

نشرة إخبارية

للمراجعة: السيدة نادين الحسن
المسؤولة عن العلاقات العامة في ديلويت الشرق الأوسط
هاتف: +961 1 748444
بريد إلكتروني: nelhassan@deloitte.com

- تقرير ديلويت: كيف يساعد التقدم الاجتماعي على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

- ديلويت: على الحكومات والشركات والمنظمات غير الحكومية النظر في مؤشرات التقدم الاجتماعي لتحقيق النمو واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

2 مارس 2015 - مع زيادة النمو الاقتصادي والعولمة، من المتوقع أن يكون عام 2015 ليكون عاماً استثنائياً للاستثمار الأجنبي المباشر في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. وتظهر الزيادة في توفر رأس المال حاجة البلدان إلى الذهاب أبعد من الأرقام المالية وفهم العوامل التي تؤثر على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. ودعماً لهذه الجهود، يشير تقرير أطلقته ديلويت بالاشتراك مع مبادرة التقدم الاجتماعي (The Social Progress Imperative)، إلى أن السياسات الصائبة يمكنها أن تؤمن العوامل الإيجابية اللازمة للتقدم الاجتماعي في بلد ما، حيث يساهم هذا الأخير باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والذي بدوره يمكن أن يساعد على تحقيق المزيد من التقدم.

إن تقرير ديلويت بعنوان "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الشامل للدول: التأثيرات على التقدم الاجتماعي"، يقارن البيانات المتعلقة بمؤشر التقدم الاجتماعي، وهو مقياس شامل يتخطى الناتج المحلي الإجمالي في 132 بلداً ليشمل النمو والأداء والاستثمار الأجنبي المباشر.

وأفاد رشيد بشير، الشريك المسؤول عن قسم [الخدمات الاستراتيجية في ديلويت الشرق الأوسط](#): "في حين أن المنافع الاقتصادية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باتت واضحة، إلا أن معالم مساهمة هذا الاستثمار في التقدم الاجتماعي تبقى أقل وضوحاً. ويبين هذا التقرير كيف يمكن لمؤشر التقدم الاجتماعي أن يكون بمثابة دليل للشركات للقيام باستثمارات استراتيجية وجذابة ويظهر للحكومات أن السياسات التي تركز على دفع عجلة التقدم الاجتماعي يمكنها أن تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يساهم بدوره في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء."

ويشير تقرير ديلويت أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكنه أن يشجع التقدم الاجتماعي لبلد ما على المدى البعيد من خلال دعم قطاعات محددة لا سيما قطاعي الرعاية الصحية والتعليم، ومن خلال زيادة فرص العمل ورفع مستوى الدخل الفردي. فضلاً عن ذلك، يمكن للعوامل المساهمة في التقدم الاجتماعي مثل البنى التحتية، والتعليم، والأمن الشخصي والسياسي أن تساعد على جذب الاستثمارات الخارجية. ومن بين الأمور التي توازي الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الأهمية، نذكر عوامل التنوع والاندماج وقبول الآخر التي تؤثر على نمط الحياة وتساعد على جذب القوى العاملة والاستثمارات الدولية المطلوبة للقطاعات ذات المهارات العالية كقطاع التمويل على سبيل المثال.

إلا أنه من حيث التقدم الاجتماعي، ليست كل الاستثمارات الأجنبية المباشرة متساوية والنتائج الإيجابية تبقى غير مضمونة. فعلى سبيل المثال، وبغض النظر عن التقدم الاجتماعي، قد تحدّ الاضطرابات السياسية الاستثمار الأجنبي المباشر كما هو الحال حالياً في كل من مصر والعراق. كما يجب على الحكومات أن تضع سياسات متكاملة لدفع عجلة التقدم الاجتماعي من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. وتستقطب بلدان مثل البرازيل وروسيا والهند والصين (بريكس BRICS) وكازاخستان مستويات عالية من الاستثمار الأجنبي المباشر من دون تحقيق تقدم اجتماعي مرتفع. ويمكن أن يحدث ذلك في العديد من الحالات لا سيما عندما يتجاوز النمو الاقتصادي السريع وتيرة التقدم الاجتماعي، أو عندما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر موجه بشكل غير متناسب نحو بعض القطاعات مثل الموارد الطبيعية، أو عندما تمنع البيئة السياسية الاستثمار أو تقع الدول في براثن الفقر.

ومن أهم الخلاصات المتعلقة بالشرق الأوسط ما يلي:

- تستقطب دول مجلس التعاون الخليجي الغنية بالنفط، لا سيما المملكة العربية السعودية والكويت، العديد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الضخمة نسبياً
- تشكل الصراعات وعدم الاستقرار التي يشهدها كل من العراق ومصر حاجزا أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة بغض النظر عن مستوى التقدم الاجتماعي
- تجذب البلدان التي تفرض ضرائب منخفضة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعيدا عن التقدم الاجتماعي كما هي الحال في لبنان

التقدم الاجتماعي والاستثمار الأجنبي المباشر وسلم النمو الاقتصادي

بحسب التقرير، يمكن للتقدم الاجتماعي أن يفسر بعض الاتجاهات في الاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يفسر بدوره بعض التحسينات في مستوى التقدم الاجتماعي. ويكشف التقرير كيف تتطور عناصر التقدم الاجتماعي المختلفة عبر مراحل التنمية الاقتصادية، وكيف يساهم التقدم الاجتماعي في تسليق البلدان لسلم التنمية هذا. في حين أن غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة متدفقة حالياً نحو الاقتصادات الناشئة، فإن فهم ما هي العوامل التي يمكنها أن تدفع عجلة التنمية سيساعد البلدان على الاستفادة من هذه العلاقة ذات الفوارق الدقيقة بشكل أفضل.

ويقول مايكل غرين، المدير التنفيذي لمبادرة التقدم الاجتماعي: "يظهر هذا التقرير أن العلاقة بين الشركات والمجتمع يمكن أن تكون تكافلية وغير متضاربة وأنه في الظروف المناسبة، يحقق الاستثمار الأجنبي المباشر منافع حقيقية لحياة الأشخاص العاديين بشكل يتخطى أثره الاقتصادي. إلا أنه يظهر أيضاً، وبشكل حاسم، أن الشركات تحقق أقصى قدر من الازدهار في المجتمعات السليمة."

إن التفاصيل الكاملة عن التقرير متوفرة هنا : <http://bit.ly/1G9Ox7A>

معلومات حول مبادرة التقدم الاجتماعي ومؤشر التقدم الاجتماعي

تقوم مهمة مبادرة التقدم الاجتماعي ([The Social Progress Imperative](#))، على المساهمة في تقدم مستوى الرفاهية الإنسانية بشكل عام في جميع أنحاء العالم، وخاصة الأقل حظاً، من خلال دفع عجلة التقدم الاجتماعي العالمي بواسطة : توفير أداة قياس قوية وشاملة ومبتكرة – مؤشر التقدم الاجتماعي؛ وتعزيز البحوث وتقاسم المعارف بشأن التقدم الاجتماعي؛ ونزويد القادة ورواد العمل والحكومات والمجتمع المدني بأدوات جديدة لتوجيه السياسات والبرامج. إن مبادرة التقدم الاجتماعي مسجلة كمنظمة غير ربحية في الولايات المتحدة، وتتضمن مبادرة التقدم الاجتماعي مؤسسات مثل سيسكو، وديلويت، ومؤسسة سكول، ومؤسسة روكفلر، ومصرف كومبارتاموس، ومؤسسة أفينا التي تقدم الدعم المادي.

ما هو "التقدم الاجتماعي"؟

يتم تعريف التقدم الاجتماعي على أنه قدرة المجتمع على تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية لمواطنيه، وإرساء الركائز التي تتيح للمواطنين تحسين مستوى حياتهم، وخلق الظروف المناسبة للأفراد والمجتمعات للاستفادة من كامل قدراتهم. إن مؤشر التقدم الاجتماعي هو مؤشر كلي للمؤشرات الاجتماعية والبيئية التي تتضمن الأبعاد الثلاثة للتقدم الاجتماعي: الاحتياجات الإنسانية الأساسية، وأسس الرفاهية، والفرص. ويقيس المؤشر التقدم الاجتماعي فقط باستخدام نتائج النجاح، وليس مقدار الجهد الذي يبذله بلد ما. على سبيل المثال، إن كمية المبالغ التي ينفقها بلد ما على الرعاية الصحية هو أقل أهمية بكثير من الصحة والعافية التي يتم تحقيقها بالفعل من قبل ذلك البلد، وهذا ما تقيسه النتائج.

يُستخدَم إسم "ديلويت" للدلالة على واحدة أو أكثر من أعضاء ديلويت توش توهاماتسو المحدودة، وهي شركة بريطانية خاصة محدودة بضمان ويتمتع كل من شركاتها الأعضاء بشخصية قانونية مستقلة خاصة بها. للحصول على المزيد من التفاصيل حول الكيان القانوني لمجموعة ديلويت توش توهاماتسو المحدودة وشركاتها الأعضاء، يُرجى مراجعة موقعنا الإلكتروني على العنوان التالي: www.deloitte.com/about

تقدم ديلويت بخدمات تدقيق الحسابات والضرائب والاستشارات الإدارية والمشورة المالية إلى عملاء من القطاعين العام والخاص في مجموعة واسعة من المجالات الاقتصادية. وبفضل شبكة عالمية مترابطة من الشركات الأعضاء في أكثر من 150 دولة، تقدم ديلويت من خلال مجموعة من المستشارين ذوي الكفاءات المتميزة خدمات عالية الجودة للعملاء وذلك من خلال حلول فاعلة لمواجهة التحديات التي تعترض عملياتهم. تضم ديلويت نحو 200,000 مهنياً، كلهم ملتزمين بأن يكونوا عنواناً للإمتياز.

ما يجمع فريق ديلويت هي ثقافة موحدة ومبادئ مبنية على النزاهة والالتزام بالعمل سوياً مع تنوع خبراتنا وثقافتنا لتقديم خدمات مهنية ذات جودة عالية للعملاء والأسواق أينما وجدوا. كما نحرص على دعم بيئة داخلية من التعلم المستمر والتطور وتنمية الخبرات وتوفير الفرص المهنية المميزة. ويؤمن فريق عمل ديلويت بالمسؤولية الاجتماعية للشركة لدعم التنمية المستدامة في المجتمعات التي ينتمون إليها.

نبذة عن ديلويت أند توش (الشرق الأوسط):

ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) هي عضو في "ديلويت توش توهاماتسو المحدودة" وهي أول شركة خدمات مهنية أسست في منطقة الشرق الأوسط ويمتد وجودها منذ سنة ١٩٢٦ في المنطقة.

وتعتبر ديلويت من الشركات المهنية الرائدة التي تقوم بخدمات تدقيق الحسابات والضرائب والاستشارات الإدارية والمشورة المالية وتضم قرابة ٣٠٠٠ شريك ومدير وموظف يعملون من خلال ٢٦ مكتباً في ١٥ بلداً. وقد حازت ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) منذ عام ٢٠١٠ على المستوى الأول للاستشارات الضريبية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي حسب تصنيف مجلة "انترناشونال تاكس ريفيو (ITR)" وقد حصلت أيضاً على عدة جوائز في السنوات الأخيرة والتي تضم أفضل رب عمل في الشرق الأوسط، أفضل شركة استشارية، وجائزة التميز في التدريب والتطوير في الشرق الأوسط من هيئة المحاسبين القانونيين في إنكلترا وويلز.